﴿قَالُوٓاْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ١١٥﴾

[الأعراف: 115]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لمّا فرَغَ السَّحرَةُ مِن مُحاورةِ فِرعونَ تشوَّفَ السّامِعُ إلى ما سَيقولونَهُ لموسى ﷺ، فاستأنفَ الجوابَ حاكيًا قولَهُم: ﴿قَالُوٓاْ﴾[1].

الانتقالُ من تقريرِ ضَمانِ امتيازاتِ السَّحرةِ، إلى الشّروعِ في المنازَلةِ الخَطِرةِ

❁ المعنى الإجْماليُّ:

لمّا اجتمَعَ السَّحرَةُ مع موسى ﷺ في المَشهَدِ العظيم، خيّروهُ بإلقاءِ عصاه أوّلًا، أو إلقاءِ عصيِّهم، وقدَّموا التّخييرَ بإلقائِهِ مُعبِّرين بالفعلِ استهانةً بإلقائِهِ غُرورًا وتعصُّبًا، وليرضوا فِرعونَ بأنّهم فوقَ موسى في الحَلَبةِ عن إلقائِهِم؛ لأنّهم يريدونَ أن يعرفوا ما عندَهُ مِن طاقةٍ، ويُقدِّروا طاقتَهُم على قدرِها، وعبَّروا عن إلقائِهِم هم بالجملةِ الاسميّةِ وتأكيدِها؛ وثوقًا بأنفسِهِم وليثبتوا لِفرعونَ أنّهُم الغالِبونَ[2]، ويَحْتَمِلُ أنّهم قدَّموا موسى ﷺ على أنفسِهِم في الإلقاءِ مُراعاةً لحُسنِ الأدبِ، ولعلّ اللّه ﷻ لذلك عوّضَهُم حيث تأدَّبوا مع نبيِّهِ موسى ﷺ بأنْ مَنَّ عليهم بالإيمانِ، والهِدايةِ لمّا راعوا الأدبَ أوّلًا، وأظهروا ما يدُلُّ على رغبتِهِم في ذلك[3]. وتُرشِدُ الآيةُ الكريمةُ إلى جوازِ الابتداءِ بتقريرِ الشُّبهةِ لَمَنْ يثِقُ بأنّهُ قادرٌ على دَفعِها[4].

بَدْءُ المُنازَلةِ، وطَلَبُ المُبادأةِ، لاستِكشافِ القُدُراتِ عندَ المواجَهةِ

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بَلاغةُ الفضلِ في الآيةِ الكريمةِ:

﴿قَالُوٓاْ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ كنظائرِهِ، جوابًا عن سؤالٍ تقديرُهُ:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 3/82.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/2924، ونخبة من العلماء، التّفسير الميّسر، ص: 164.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/259، والخازن، لباب التّأويل: 2/235.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/48.

فماذا فعلوا بعدَ ذلكَ؟ فقيل: قالوا مُتصدّينَ لشأنِهم مُخاطِبينَ لموسى عليه السلام: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ﴾، وفُصِلَت جملةُ: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ﴾؛ لِوقوعِها في طريقةِ المُحاورةِ بينَهُم وبينَ فِرعونَ وموسى؛ لأنّ هؤلاءِ الثّلاثةَ المذكورينَ هُم أهلُ الكلامِ في ذلك المَجمَعِ[1].

اسْتِمرارُ المُحاوَرةِ بينَ طرفَيِ التَّخاطُبِ، في ميدانِ المُبارَزةِ

دَلالةُ التّعبيرِ بحرفِ التّفْصيلِ، ﴿إِمَّآ﴾:

﴿إِمَّآ﴾ حرفُ تفصيلٍ يدُلُّ على التّرديدِ، والتّخييرِ بينَ أحدِ شَيئينِ أو أشياءَ. وحالها: إنْ كنتَ مُشترطًا، أو شاكًّا، أو مُخيّرًا فهي مَكسورةٌ، وإنْ كنتَ آمرًا، أو ناهيًا، أو مُخْبرًا فهي مَفتوحةٌ. ومع أنّ التَّقدُّمَ في شؤونِ الشّعوذةِ أنجحُ للبادئ؛ لأنّ بَديهتَها تمضي في النّفوسِ، وتستقرُّ فيها، فتكونُ النّفوسُ أشدَّ تأثُّرًا بها مِن تَأثُّرِها بما يأتي بعدَها[2].

تَخييرُ موسَى بالإلقاءِ أوّلًا، مع رغْبَتِهم في العكسِ، مُبادرةٌ منهم للضّربةِ القاضيةِ

إلّا أنَّ مَن يَعْقِب ويكون عملُهُ تاليًا لمَن سَبَقَهُ، فإنَّ فعلَهُ هو الّذي سيترتَّبُ عليه الحُكمُ، ولابدَّ أنْ يكونَ قويَّ الحُجّةِ، بيّنَ التّأثيرِ، وهُم يُريدونَ أنْ يكونوا هُمُ المُعقبينَ، وأنّ موسى الّذي يبدأُ، لكنّ عزّتَهُم تفرضُ عليهم أن يبدؤوا هم أوّلًا؛ لِذلكَ جاؤوا بالعبارةِ الّتي تَحمِلُ المعنيين: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾[3].

دَلالةُ التّعريفِ بـ(أل)، للفْظِ ﴿ٱلۡمُلۡقِينَ﴾:

حقيقةُ أمرِهم تدُلُّ على أنّهُم راغبونَ في التَّقدُّمِ بإلقاءِ ما يَحملونَهُ؛ لِما جاءَ في تعبيرِهم عن أنفسِهم، بتغييرِ النّظمِ إلى ما هو أبلغُ، مُعرِّفين ﴿ٱلۡمُلۡقِينَ﴾ الواقع خبرًا، و(أل) فيه مَوصولة، وتوسيط الفصلِ، وتأكيد ضميرِهم المتَّصلِ بالمُنفَصلِ ﴿نَحۡنُ﴾[4]. والفرقُ بينَ كونِ الضّميرِ فصلًا وبينَ كونِهِ توكيدًا، بأنّ التّوكيدَ يَرفَعُ التَّجوُّزَ عنِ

التّوطئةُ بلفظِ (أن نكون)، والختْمُ بـ(نحن الملْقين)، إشارةٌ للرّغبةِ في البَدْءِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/46.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/47.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 7/4290 - 4291.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/140، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 3/28.

المُسندِ إليه، فيلزم التّخصيصَ من تعريفِ الخبرِ؛ والمعنى: (نحن نلقي البتّةَ لا غيرنا)، والفصلُ يُخصِّصُ الإلقاءَ بهم لتخصيصِ المُسندِ بالمُسندِ إليه، فيُعرَّى عنِ التّوكيدِ[1].

سِرُّ التّخْيير بين المتقابلات:

جَزاءُ أدبِهِم مع موسَى بتقديمِهِ عليهم، أن هُدُوا إلى الإيمانِ

في قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾، يحتملُ المعنى أنّهم يُلْمِحونَ بتخييرِهِ هنا في البدءِ إلى مُراعاةِ الأدبِ معَهُ، كما يَفعَلُ أهلُ الصّناعاتِ إذا التقَوا كالمُتناظِرينَ، وكما يَفعَلُ المُناظِرونَ قبلَ أن يتحاوروا في الجدالِ؛ فكانَ جزاءُ ذلك الأدبِ أن هُدوا إلى الإيمان، أو يكون إظهارًا للجلادَةِ بأنّ حالَهُم لا يختلِفُ قُدِّموا، أو أُخِّروا[2].

تَقديمُ موسَى عليه السلام ثقةً منهم بأنفُسِهم، واسْتِصغارًا لشأنِهِ:

إبطالُ سِحْرِ موسَى بسِحْرِ مثلِهِ، شموخٌ بالنّفوس، وتَطاوُلٌ بالرّؤوسِ

وقد يكونُ تقديمُ موسى لكونِ مَقامِهِم بحضرةِ مَلِكِهِم - الّذي يدَّعي الألوهيّةَ والرّبوبيّةَ فيهم، وما طلبوه إليه، وما وعدَهُم به - يَقْتضي أن يَحتقِروا خصمَهُ لا أن يتأدَّبوا معهُ، كما يتأدَّبُ أهلُ الصّناعةِ الواحدةِ بعضهم مع بعضٍ، ولذلكَ كانَ تخييرُهُم إيّاهُ تحدّيَ ثقةٍ من أنفسِهِم بأنّهُم غالبونَ، وإن تأخَّروا، واعتدادًا بسحرِهِم، وإرهابًا لموسى عليه السلام، وإظهارًا لعدمِ المُبالاةِ به، مع العلمِ بأنّ المُتأخِّرَ يكونُ أبصرَ بما يقتضيهِ الحالُ بعدَ وقوفِهِ على مُنتَهى ما عندَ خصمِهِ.

أو أنّهم لمّا سَمعوا أنّه ألقى عصاه بحضرةِ فِرعونَ، فصارَت ثُعبانًا واضحًا للعَيانِ، استعدّوا لمقابلتِهِ بعصيٍّ وحبالٍ كثيرةٍ يُخيّلُ إليه وإلى كلِّ ناظرٍ أنّها ثعابين تَسعَى، فيُبطِلونَ سِحرَهُ بسِحرٍ مثلِهِ كما قالَ ملكُهُم: ﴿فَلَنَأۡتِيَنَّكَ بِسِحۡرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [طه: 58][3].

---

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 6/511.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/140، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/259، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 3/28.

(3) رضا، تفسير المنار: 9/56.

دَلالة التّقدُّمِ والتأخُّرِ في الإلقاء، على اخْتِبارِ قُدْراتِ الخصْمِ:

أرادُوا اسْتِضعافَ موسَى، لِيتقاصرَ عـنِ المـواجـهـةِ الشّرسةِ معهم

أو أرادوا أنْ يسبُروا مِقدارَ ثِقَةِ موسى بِمَعرفتِهِ ممّا يَبدو منهُ مِنَ استواءِ الأمرَينِ عندَهُ، أو مِنَ الحِرصِ على أن يكونَ هو المُقدَّمَ؛ فإنَّ لاستِضعافِ النّفسِ تأثيرًا عظيمًا في استِرهابِها وإبطالِ حيلتِها، وقد جاؤوا في جانبِهم بكلامٍ يَسترهِبُ موسى ويُهوِّلُ شأنَهُم في نفسِهِ؛ إذِ اعتَنَوا بما يدُلُّ على ذَواتِهم بزيادةِ تقريرِ الدّلالةِ في نفسِ السّامعِ المُعبَّرِ عنها في حِكايةِ كَلامِهم بتأكيدِ الضّميرِ[1].

سِرُّ العُدولِ إلى المصْدَرِ المُنْسَبِكِ:

هَـوْلُ المَـوقِـفِ، اسْـتـدعَـى قُـوّةَ التّعبيرِ، وجَزالةَ اللّفْظِ

﴿أَن﴾ في قولِهِ: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ﴾ في مَوضِعِ نَصبٍ؛ أي: إمّا أن تَفعَلَ الإلقاءَ، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ في مَوضِعِ رَفعٍ؛ أي: إمّا إلقاؤُك مُقدَّمٌ، ودخلَت (أنْ)؛ لأنّهُ لا يكونُ الفعلُ وحدَهُ مفعولًا ولا مبتدأ[2]. وقد تقدَّمَ أنّ التّعبيرَ بالمصدرِ المُنسبِكِ أقوى في الدّلالةِ على الحَدثِ، ويناسبُ هولَ الحدثِ استدعاء التّعبيرِ الأقوى، واللّفظِ الأدَلِّ.

دَلالةُ الأمْرِ والخبرِ مع ﴿إِمَّآ﴾ التّفصيليّةِ:

تضمُّنُ الكلامِ معنَى الأمْرِ مع (إمَّـا)، وجـوازِ وعـدَمِ جـوازِ دخولِ (أنْ) قبلَ الفِعْلِ

قالَ مكّيّ القيسيّ: "إذا كانَ في الكلامِ مع (إمّا) معنى الأمرِ، فلا بدَّ مِن دخولِ (أنْ) بعدَها، وتقديرُهُ: اخترْ أن تُلقي، كقولِكَ للرّجلِ: (إمّا أنْ تمضي وإمّا أنْ تقعدَ)؛ فإنْ كانَ الكلامُ خبراً ليسَ فيه معنى الأمرِ، لم يجزْ دخولَ (أنْ) البتّةَ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [التّوبة: 106]، وكذلك ما كانَ في معنى الجَزاءِ، وهي مَكسورةٌ في كلِّ ذلكَ"[3].

فأدخلَ ﴿أَن﴾ في قولِهِ: ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ﴾، وأسقطَها مِن قولِهِ: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [التّوبة: 106]؛ لأنّها في مَوضِعِ أمرٍ بالاختيارِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/47.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/438، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/361.
(3) مكّيّ القيسّي، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 4/2490.

وهي في مَوضِعِ نصبٍ كقولِ القائلِ: اختَرْ ذا، أو ذا، كأنَّهُم قالوا: اختَرْ أن تُلقي أو أن نُلقي، وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبَهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ فليسَ فيه أمرٌ بالتّخييرِ، ألا ترى أنَّ الأمرَ لا يَصلُحُ ها هنا، فلذلكَ لم يكُنْ فيهِ (أنْ).[1].

قَصْدِيّةُ اختِيارِ الحرفِ (إمّا) دونَ (أو):

التّعْبيرُ بـ(إمّا) يُشيرُ إلى تساوِي الإلقاءَيْن المُخيَّرِ بينَهما

اختيارُ حرفِ التّفصيلِ (إمّا) دونَ (أو) الّتي للتّخييرِ؛ لأنّ (إمّا) تدخُلُ على كلا الاسمين المُخيَّرِ بينَ مَدلوليهما، وتحتاجُ إلى أن تُتلَى بالواو، و(أو) لا تدخُلُ إلّا على ثاني الاسمين، ولِذلكَ كانَ التّعبيرُ عنِ التّساوي بينَ الإلقاءين المُخيَّرِ بينَهُما مع (إمّا) في قولِ السَّحرَةِ أظهرَ منهُ مع (أو)؛ لأنّ (أو) تُشعِرُ بأنّ الاسمَ المعطوفَ عليه مَقصودٌ ابتداءً.

بَلاغةُ الإيجازِ بحذْفِ المَفعولاتِ:

عـادةُ الـقـرآنِ الاسـتـغـنـاءُ بـالمَـذكـورِ في السِّياقِ، إيجازًا واقْتِصادًا

وحذفَ مَفاعيلَ ﴿تُلْقِيَ﴾ ﴿ٱلْمُلْقِينَ﴾؛ استغناءً بالمذكورِ جريًا على عادةِ القرآنِ في الإيجازِ، والاقتصادِ في الكلامِ في مَواطنِهِ. والتّقديرُ: إمّا أنْ تُلْقِيَ (عصاكَ، أو ما عندَك أوّلًا)، وإمّا أنْ نَكونَ نَحنُ المُلقينَ (حبالَنا وعصيَّنا، وما عندَنا مِن دونِكَ). وهذا من مُعجِزِ القرآنِ الّذي لا يأتي مِثلُهُ في كلامِ النّاسِ، ولا يَقدِرونَ عليهِ؛ إذ يأتي اللّفظُ اليَسيرُ بِجَمعِ المَعاني الكَثيرةِ[2].

فائِدةُ هَيْئةِ لفْظِ ﴿ٱلْمُلْقِينَ﴾:

الـدّلالـةُ على الإلقاءِ في الحالِ

جاءَ لفظُ ﴿ٱلْمُلْقِينَ﴾ في النَّظمِ على صيغةِ اسمِ الفاعلِ؛ لقصدِ الدّلالةِ على حدوثِ فعلِ الإلقاءِ في الحالِ. ولذلك ناسبَ أنْ يعقبَها مباشرةً بالأمرِ الدّالِّ على الحالِ في قولِ موسى عليه السلام ﴿أَلْقُوا۟﴾.

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 14/165.

(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/259، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/361.

بَلاغةُ التّشابُهِ والاختلافِ في الآيِ:

مُتشابِهُ اللّفْظِ في القصَّةِ، تفنُّنٌ في التّعْبيرِ؛ قَصْدَ تأْديةِ المعنى الأثيرِ

وقالَ تعالى هنا: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾، وقالَ في طه: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ٦٥﴾ [طه: 65]؛ لأنّ كلامَ السَّحرَةِ هذا كانَ في مَوطِنين، أو لعلَّهُ قد تكرَّرَ منهم، وإن كانَ في مَوطِنٍ واحدٍ، أو لعلَّ بعضَهم قالَ هذا، وآخرون قالوا غيرَه، أو لعلَّ المعنى الّذي حُكي عنهُم تؤدّيه العبارتان، فضلًا عن أنَّ كلَّ واحدةٍ مِنَ الآيتين جرَت وفاقَ فواصلِ تلك السّورةِ ورؤوسِ آياتِها، ولا يناسبُ العكسُ بوجهٍ، فوَجَبَ اختصاصُ كلٍّ سورةٍ بما وردَ فيها[1]. وفي ذلك مزيدُ تفنُّنٍ في التّعبيرِ قد يَصِلُ إلى حدِّ الإعجازِ، وذلك أنّ تأديةَ دقائقِ المعنى مُكرَّرةً بألفاظٍ مُختلفةٍ في مُنتَهى العُسرِ، وكثيرًا ما يكونُ مُتعذِّرًا، فلو لم يُؤكَّدِ الضّميرُ المُتصِّلُ هاهنا بالضّميرِ المُنفَصلِ لما أفادَ معنى الرّغبةِ في أوّليّةِ الإلقاءِ المُصرَّحِ به في سورة طه، وبذلك عُلِمَ أنّ مُراعاةَ الفاصلتين في المَوضِعين هو الّذي وحَّدَ بينَهُما بجعلِ كلٍّ منهُما دالًّا على رَغبةِ السَّحرَةِ في التَّقدُّمِ والأوليّةِ، فأيُّ خطيبٍ أو كاتبٍ يَقدِرُ على إفادةِ هذا المعنى بأسلوبين مُختلِفين في اللّفظِ مِن غيرِ تصريحٍ به[2]؟

(1) ابن الزّبير، ملاك التّأويل: 1/218.
(2) رضا، تفسير المنار: 9/57.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»